

عذاب محله حتى صار في بحيث يصدر عنهما اراخيهما هي مثلها في الاضماق كبرهما  
 والافان عذاب مخارده ما يكون بدون توسط حرفه اي وبنهم التجرير  
 من المخارم نحو قوله اي قول قنادة بن مسلمة الحنفي نسبة لبني حنيفة  
 فلي بنيت اي جبا وقوله بارجلت اي لا ساوت وقوله بغيره اي بسبب  
 غزوة وفي نسخة لغزوة وقوله نحو الفنا بغير قال في المطول الجملة صفة غزوة  
 وروى عن الفنا بغير الظرف منصوب بارجلت اي الا ان يموت فاقمعي  
 الا اي كسان ماتت كبريم فلا تحوي الفنا بغير من قبيل الالتفات من الكلام  
 الي الفينبذ اي وخرج فلا يكون من قبيل التجرير لان الالتفات مبني على اللاحق  
 والتجرير على التقدرا والضمير عند الطريق الاول والثاني في الالتفات واحد  
 والمعرب عن اللفظ الدال على المنتزح منه وباللفظ الدال على المنتزح مع متعود  
 بحسب الاعتبار اذ هو يقصد ان التجرير شي اخر غير الذي منه على ما ذكرنا  
 اي على مقتضى ما ذكرنا من قول في التجرير فانه يقتضي ان قد يحا مع الالتفات  
 اذ المراد باللاحق الالتفات الاتحادي نفس الامر لا الاتحادي وفي الاعتبار  
 والتقدري التجرير فقد يحسب الاعتبار الاتحادي نفس الامر بوجه حتى ينافي  
 الالتفات ولما صل ان التجرير يظن للفتاير اللاحق والتفات  
 نظرا لللاحق والواقعي او سموت مني تمت مقدرة في كلامه  
 فيكون من قبيل اي من خلاف اي من قبيل التجرير الحاصل بواسطة  
 من الداخلة على المنتزح من لان المقدر كما المذكور بدون هذا التقدير  
 ولا قرينة عليه انه مطول بطريق اي مصحوبا بطريق التجرير اي تجرير  
 مع كونه بان ينتزح المعنى ثم يعود عنه كما بينه مما انه يعبر عنه بفتح  
 نحو قوله اي قول الاعشى المطمئع مطية وهي المكرم من الاصل  
 والجمس انا التجرير اي يشرب الحاصل له هذا هو المعنى الثاني قال  
 سم ذكر السيد ما حاصله ان مقصد الشاعر وصف الممدوح بنفي النخل اثبات  
 الجود فمضى بنفي الشرب بكف التجميل على نفي ملزمه من قوله بجملا ونفيم  
 من نفي كون بجملا كونه جواد او بديهة المقصم ولا دليل على انه جعل نفي الشرب

لذلك

من و

عن كفا التجميل كناية عن اشبات الشرب له كلفا كبر منتزح منه مغاير له اذ العال يكون  
 تجديرا قال مطول كون كناية عن كون الممدوح غير التجميل لا بما هو كونه تجديرا  
 كونه كناية عن اشبات الشرب بفتح كرم منتزح منه بجا مع تصح ما ادعاه البصير  
 وما قوله ولو كان الخطاب الشفصه او فاغابره عليه اذ كانت مراد من قوله  
 ما في الكتاب وما اذ لا راد من قوله فغابره وقوله فظهور كون كناية عن كون  
 التي هي قدره هذا السمعين ويجاب بان قول النظم الكناية لا تنافي التجرير  
 اي الكناية في نفسها وعلى الوجه الذي قدرناه وبذلك عليه قوله على ما قدرنا لا  
 على الوجه الذي قدره هذا السمعين لعدم تعيينه قال الحنفية ينبغي ان يعلم  
 ان قوله ولا يشرب عطفا على يركب والتعريفات فالمتجرير اوله في جنس الممدوح  
 وانما في الممدوح فغيره من يد مبالغة الله على طريق الكناية حيث اطلق  
 اسم المشرور الذي هو نفي الشرب بكف التجميل على اللان وهو الشرب بكف  
 التجرير ومعلوم ان المراد بالكرم نفسه فغيره مملوءا ولا يشرب  
 بكف اي غالبا وقد حقق هذا اي كون المنتزح منه جوادا على طريق الكتاب  
 الذي يفهم من اجتماع التجرير والكناية على بعضهم هذا الثاني ان الخطاب  
 اي بقوله يارض والا اي بان كان خطا بالنيه بل كناية اوي في قوله  
 ولا يشرب اي واقول الكناية لا تنافي التجرير وقوله والا فليس اي قوله  
 ولو كان الخطاب يزود لقول ان كان الخطاب لنفسه وهو تجرير وحاصل  
 كلاله النظم اختيار ان الخطاب لغيره والتجرير حاصل وكونه كناية لا ينافي  
 التجرير وان يكون الخطاب لنفسه صريح والتجرير حاصل مع الا انه لا يصح  
 حمل كلامه المص عليه لانه لا يكون في قسمه بل اسم والمحمل مملوءا  
 سم مما خاطبه اوي ما ذكر عليه المتخاطبة اذ المتخاطبة ليست من اذوع  
 التجرير في كلامه مسامحة ولذا قال النظم وبيان التجرير في ذلك  
 صفة في النسخة او كلف التجميل والا هو ال البيت فليسه الذلوق  
 ان لم يسهل الحال اي ان لم يكن هناك ما نواسم به المادح فواحدة تحسن  
 العطف اذ اسم وقال ترفي اي وحيث لم يوافق في تحصيل الغرض الحال اي